مقدمــة

حاليا، على المستوى العالمي، موارد المواد الخام آخذة في التناقص مع مشكل التلوث الدي يتفاقم بشكل متزايد. و من ناحية أخرى، أصبحت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية محسوسة بشكل متزايد، مثل البطالة، والاكتظاظ السكاني، ومشاكل الصحة والتعليم والإقصاء والفقر وسوء التغذية، وما إلى ذلك.

لقد حظي مفهوم التنمية المستدامة بقبول واسع النطاق منذ ما يقرب من 20 عاما لمعالجة التحديات الكبرى التي يوجهها كوكب الأرض. و هي تنمية مستدامة بيئيا وعادلة اجتماعيا وقابلة للحياة اقتصاديا.

1. تعريف التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي فكرة تنفيذ مشاريع من أنواع مختلفة مع الأخذ في الاعتبار ثلاثة معايير أساسية: العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية واحترام البيئة.

تقوم التنمية المستدامة على فكرة أساسية تتمثل في إدراك أن موارد الكوكب محدودة، في حين يستمر عدد السكان في التزايد (2 مليار نسمة في عام 1960، وأكثر من 6 مليارات نسمة اليوم و9 مليارات عام 2050 حسب توقعات الأمم المتحدة) و التقنيات لتطوير.

ولذلك فإن التنمية المستدامة مفيدة للأجيال القادمة بينما تعود بالنفع على الأجيال الحالية. وهذا تطور طويل الأمد.

تتكون التنمية المستدامة من تنمية اقتصادية مصحوبة بتنمية اجتماعية وبيئية. ولا يقتصر الأمر على النمو الاقتصادي والاستهلاكي فحسب.

كلمة مستدامة تعني التنمية التي تهدف إلى تحسين حالة الإنسان على المدى الطويل، إلى جانب الاقتصاد والبيئة. هذه العناصر الثلاثة لا يمكن فصلها.

وفي الواقع، لا يمكن القضاء على الفقر دون تحقيق التنمية الاقتصادية لتمويل البرامج الاجتماعية. و من ناحية أخرى، لا يمكن تلبية احتياجات سكان العالم دون تحقيق النمو الاقتصادي.

و يجب أن تصاحب حماية البيئة النمو الاقتصادي، وبدونها سوف تستنزف موارد الأرض.

و يجب أن تصاحب حماية البيئة مكافحة الفقر لأن السكان الفقراء يضطرون إلى اتخاذ إجراءات غير بيئية من أجل البقاء، مثل تدمير الغابات، أو الممرات المائية، أو الصيد المكثف.

ولهذا السبب تتزامن الأهداف الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي: البيئة، ومكافحة الفقر، وحماية موارد الأرض.

2. أهداف التنمية المستدامة

واعتمدت البلدان أجندة جديدة للتنمية المستدامة تتمحور حول 17 هدفاً للتنمية المستدامة. وستوجه هذه الأهداف والغايات العمل على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة في المجالات ذات الأهمية الكبرى: **الإنسانية، والكوكب، والرخاء ، والسلام، والشراكات.**

2.1. الإنسانية : القضاء على الفقر والجوع، بجميع أشكالهما وأبعادهما، وضمان أن يتمكن جميع البشر من تحقيق إمكاناتهم في ظروف من الكرامة والمساواة وفي بيئة صحية.

2.2. الكوكب: مكافحة تدهور الكوكب، من خلال اللجوء إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، من خلال ضمان الإدارة المستدامة لموارده الطبيعية، ومن خلال اتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة تغير المناخ، حتى يتمكن من الاستجابة لاحتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

2.3. الرخاء: ضمان أن يتمتع جميع البشر بحياة مزدهرة ومرضية وأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي يحدث في انسجام مع الطبيعة.

2.4. السلام: تعزيز ظهور مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة وخالية من الخوف والعنف. وفي الواقع، لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة بدون سلام، ولا سلام بدون تنمية مستدامة.

2.5. الشراكات: حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج من خلال شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية المستدامة، والتي ستكون مدفوعة بروح التضامن المعززة، حيث سيتم التركيز على احتياجات الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا، وتشارك فيها جميع البلدان، جميعها. وسيشارك أصحاب المصلحة و جميع الناس.

ويمكن تلخيص 17 هدفا للتنمية المستدامة التي اعتمدتها بلدان العالم كالتالي:

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الهدف 2: القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف 3: تمكين الجميع من العيش في صحة جيدة وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار

الهدف 4: ضمان المساواة في الحصول على التعليم الجيد للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

الهدف 6: ضمان حصول الجميع على المياه وتوفير الصرف الصحي وضمان الإدارة المستدامة للموارد المائية

الهدف 7: ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة والموثوقة، بتكلفة معقولة

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمشترك والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الهدف التاسع: بناء بنية تحتية قادرة على الصمود، وتعزيز التصنيع المستدام الذي يعود بالنفع على الجميع، وتشجيع الابتكار

الهدف 10: الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الهدف 12: إنشاء أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره

الهدف 14: الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الهدف 15: الحفاظ على النظم الإيكولوجية الأرضية واستعادتها، وضمان استغلالها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف وعكس اتجاه عملية تدهور الأراضي، ووضع حد لفقدان التنوع البيولوجي

الهدف 16: تعزيز قيام مجتمعات مسالمة ومنفتحة لتحقيق التنمية المستدامة، وضمان وصول الجميع إلى العدالة وإنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة ومفتوحة على جميع المستويات

الهدف 17: تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

3. التحديات البيئية للتنمية المستدامة

3.1. التنوع البيولوجي

التنوع البيولوجي أو التنوع البيولوجي هو المصطلح الذي يشير إلى جميع أشكال الحياة على الأرض والخصائص الطبيعية التي تقدمها. يشير هذا التنوع إلى المجموعة الواسعة من النباتات والحيوانات والكائنات الحية الدقيقة (وفقًا لمؤسسة Good Planet Foundation، تم تحديد 1.75 مليون نوع) التي تسكن كوكبنا. كما يمتد إلى الاختلافات الجينية داخل كل نوع (الأصناف والسلالات). اليوم، يتعرض التنوع البيولوجي للخطر بسبب عوامل متعددة مثل تغير المناخ، وإزالة الغابات، والاستغلال المفرط، وتلوث المياه والهواء والأرض، وصيد الأسماك والصيد غير المشروع. وفقًا للمركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي (CNRS)، يختفي ما بين 17000 إلى 100000 نوع من النباتات كل عام، كما أن العديد من أنواع الحيوانات على وشك الانقراض.

3.2. إزالة الغابات

تشير التقديرات إلى أن حوالي 150 ألف كيلومتر مربع من الغابات، أي ثلاثة أضعاف ونصف مساحة سويسرا، تختفي كل عام في جميع أنحاء العالم. وأسباب هذه المأساة متعددة: قطع الأشجار، والحفاظ على التربة لأغراض الزراعة، والأمطار الحمضية بسبب تلوث الهواء، والمخاطر المناخية، والحرائق، والهجمات الحيوية (الفطريات والحشرات على الأشجار). تلعب الغابات دورًا حيويًا في النظام البيئي، كما أن عواقب إزالة الغابات

كبيرة. تساعد الأشجار على إنتاج الأكسجين في الهواء. بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ جذورها بالمياه في التربة، وتحافظ أوراقها، من خلال الرشح، على نسبة معينة من الرطوبة في الهواء، وهي ضرورية لبقاء النباتات على قيد الحياة. بسبب إزالة الغابات، تتعطل دورة المياه جزئيًا، مما يساهم في جفاف بعض المناطق إلى حد التصحر. تعد الغابات أيضًا ضرورية لبقاء بعض الحيوانات على قيد الحياة، والتي تتغذى، على سبيل المثال، على أوراق الشجر أو ثمارها وتجد ملجأ هناك.

3.3. التصحر

وتعرف الأمم المتحدة التصحر بأنه "تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة نتيجة لعوامل مختلفة، بما في ذلك التغيرات المناخية والأنشطة البشرية". تتميز المناطق القاحلة بانخفاض هطول الأمطار وارتفاع معدلات التبخر. ويؤدي هذا إلى انخفاض أو فقدان الإنتاجية البيولوجية أو الاقتصادية للأرض. في عام 2013، احتلوا 40٪ من سطح الأرض ويسكنهم أكثر من 2 مليار شخص. تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 60 ألف كيلومتر مربع من الأراضي تتحول سنويًا إلى صحراء. وهذا يمثل مرة ونصف سويسرا.

3.4. الماء

تعتبر مياه الشرب، الملقبة بالذهب الأزرق، مورداً محدوداً لا يمكن تعويضه لبقاء الإنسان والحيوان والنبات. فهي تمثل 3% فقط من المياه التي تغطي كوكبنا، وهي موزعة بشكل غير متساو على الأرض. ولذلك فإن التحديات تختلف باختلاف المناطق الجغرافية.

4. مبادئ التنمية المستدامة وأصولها:

إن مفهوم التنمية المستدامة يرتكز على عدد من المبادئ التي تم التعبير عنها خلال كافة مؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية. وهذه المبادئ هي كما يلي:

4.1. المبدأ الاحترازي

إن المبدأ الاحترازي هو في المقام الأول مسؤولية السلطات العامة وينطبق في حالات محددة لمعالجة المخاطر الكبيرة.

وهي تتعلق بالحالات التي تنطوي على خطر محتمل بحدوث أضرار جسيمة أو لا يمكن إصلاحها، وغالبًا ما يحدث ذلك في غياب المعرفة العلمية المثبتة حول هذا الموضوع.

الأسس القانونية

يشرح المبدأ الخامس عشر من إعلان ريو هذه الفكرة:

" الحماية البيئة، يجب على الدول تطبيق التدابير الاحترازية على نطاق واسع وفقاً لقدراتها. وفي حالة وجود خطر حدوث ضرر جسيم أو لا يمكن إصلاحه، فإن غياب اليقين العلمي المطلق يجب ألا يستخدم كذريعة لتأجيل اعتماد تدابير فعالة تهدف إلى منع التدهور البيئي. »

أمثلة

وبموجب المبدأ الاحترازي، توصي السلطات الصحية في فرنسا السكان باستخدام مجموعة أدوات لإبقاء الهاتف المحمول بعيدًا عن المناطق الحساسة من الجسم، ولإبعاد الجهاز أثناء النوم، إلخ. . والواقع أنه حتى لو كانت البيانات العلمية المتاحة حاليا لا تبرر الحاجة إلى اتخاذ تدابير تنظيمية تقييدية، فإنها كافية لتشجيع الحذر. وفي الواقع، في غياب نتائج مثبتة بشأن تأثيرات الترددات الراديوية، فإن الأمر يتعلق بالحد من تعرض السكان ومنعهم من مواجهة آثار صحية خطيرة ولا رجعة فيها في المستقبل.

4.2. مبدأ الوقاية

تعتبر الوقاية إحدى وسائل التدخل المفضلة خاصة في مجالات البيئة والصحة والسلامة على الطرق والعمل الاجتماعي. على سبيل المثال، إحدى السياسات العامة المعروفة لدى الوزارة المسؤولة عن البيئة تتعلق بالوقاية من المخاطر الطبيعية والتكنولوجية.

كما أن مبدأ الوقاية يهم كل واحد منا بشكل يومي، خاصة عندما نتصرف بحكمة لتجنب وقوع حادث منزلي أو لأسباب صحية.

علاوة على ذلك، تم إدخال الحظر (مثل حظر تصريف النفايات والمواد الملوثة في الطبيعة) والحوافز المتعلقة بالمواطنين (حافز لجمع النفايات بشكل انتقائي، وحافز لشراء مركبات أقل تلويثا، وما إلى ذلك) في اللوائح من أجل منع مختلف تلوث.

الأسس القانونية

إذا لم يتم النص على هذا المبدأ صراحةً في إعلان ريو، فإنه يتم استحضاره ضمنيًا من خلال حقيقة أنه "يجب على الدول إصدار تدابير فعالة في المسائل البيئية".

مثال: قانون حماية البيئة، قانون المياه

4.3. مبدأ المشاركة والحق في الحصول على المعلومات

تتطلب التنمية المستدامة مشاركة جميع الشركاء الاجتماعيين والسياسيين والاقتصاديين في المشاريع. ويجب على المواطنين، وكذلك مديري المشاريع والحكومات، المشاركة لضمان نجاح المشاريع المستدامة.

ويجب إنشاء مجالس لإقناع المواطنين وتوعيتهم بأهمية مثل هذه المشاريع للمجتمع والمستقبل.

الأسس القانونية

يوضح المبدأ العاشر من إعلان ريو الحق في الحصول على المعلومات كوسيلة لتشجيع مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار المتعلقة بالحياة الجماعية.

"إن أفضل طريقة للتعامل مع القضايا البيئية هي ضمان مشاركة جميع المواطنين المتضررين، على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني، يجب أن يتمتع كل فرد بحق الوصول إلى المعلومات البيئية التي تحتفظ بها السلطات العامة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة في مجتمعاته، وأن تتاح له الفرصة للمشاركة في عمليات صنع القرار. ويجب على الدول تسهيل و تشجيع الوعي العام والمشاركة من خلال إتاحة المعلومات للجمهور»

مثال : استفسارات عامة مفتوحة للجمهور بمناسبة المشاريع التي قد يكون لها تأثير على البيئة من خلال التزام أصحاب المشاريع بمشروع طريق أو هيكل رئيسي أو تطوير بإجراء دراسة التأثير وتقديمها إلى انتباه الجمهور من خلال إجراء التحقيق العام المنظم بطريقة تشجع مشاركة المواطنين.

4.4. مبدأ التضامن

إن التضامن وتقاسم موارد الأرض هو مبدأ أساسي للتنمية المستدامة. ويجب على البلدان أن تتقاسم المواد الخام بشكل عادل فيما بينها، مع ترك بعضها للأجيال القادمة. و يجب أن يوجد التضامن بين الدول، وخاصة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، وكذلك بين الأجيال. ولذلك فإن توفير المواد الخام ضرورة لاحترام هذا المبدأ.

4.5. مبدأ المسؤولية

المسؤولية، بالمعنى العام، هي حقيقة أن كل شخص مطالب بالوقوف عند أفعاله وقراراته (قانونيًا أو أخلاقيًا) وتحمل العواقب.

ويمكن أن تعني المسؤولية أيضًا بالنسبة للأمة واجبًا أخلاقيًا في مواجهة موقف تاريخي يتطلب التعويض، كما يمكن أن تعني التزامات مدير الأعمال المرتبطة بوظائفه.

الأسس القانونية

قدم المبدآن السابع والثالث عشر لإعلان ريو (قمة الأرض 1992) فكرة المسؤولية البيئية للدول المتقدمة:

"تدرك البلدان المتقدمة مسؤوليتها في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، آخذة في الاعتبار الضغوط التي تمارسها مجتمعاتها على البيئة العالمية والتقنيات والموارد المالية المتاحة لها. »

"يجب على الدول تطوير تشريعات وطنية تتعلق بالمسؤولية عن التلوث وغيره من الأضرار البيئية وتعويض ضحاياها."

امثلة: مقتطف من مقال في مجلة الاقتصاد البديل: "لأول مرة في فرنسا، اعترفت المحكمة بالضرر البيئي. وقد تم إرساء هذا المبدأ القانوني خلال محاكمة إريكا في يناير/كانون الثاني الماضي: حيث أُمر أربعة من المشاركين في غرق الناقلة، بما في ذلك شركة توتال، بدفع غرامات كبيرة بسبب التلوث البحري.

4.6. مبدأ الأخلاقيات

مبدأ الأخلاقيات هو أحد المبادئ التي تحدد مفهوم التنمية المستدامة.

وقد تم تقديمها خلال مؤتمر ريو دي جانيرو، الذي سبقته لجنة برونتلاند التي اقترحت في تقريرها التعريف الشهير للتنمية المستدامة: "التنمية القادرة على تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". »

مبدأ الأخلاقيات ضمني في هذا التعريف ويتم التعبير عنه بطريقتين تتعلقان بالزمان والمكان:

• العدالة بين الأجيال ذات التوجه المستقبلي، والتي تشمل الحقوق والواجبات التي يتمتع بها كل جيل تجاه الأجيال القادمة، ولا سيما الحق الأخلاقي في الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية لكوكب الأرض.

• العدالة بين الأجيال في بعدها المكاني تتعلق بإشباع احتياجات الأجيال الحالية، وهو ما يفترض التضامن بين الأغنياء والفقراء وحفاظ الإنسان على الأنواع الأخرى وعلى البيئة.

الأسس القانونية

ينص المبدأ الثالث من إعلان ريو على ما يلي:

"يجب إعمال الحق في التنمية بطريقة تلبي بشكل عادل الاحتياجات التنموية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة. »

مثال ملموس على العمل "التضامني" الدولي

ويهدف على وجه الخصوص إلى "التخفيض إلى النصف".

بحلول عام 2015 نسبة سكان العالم الذين لا يحصلون على مياه الشرب أو الصرف الصحي في عام 2000

4.7. مبدأ الملوث يدفع

وهذا المبدأ هو في أصله مفهوم اقتصادي. ويهدف إلى جعل الجهات الفاعلة الاقتصادية تأخذ في الاعتبار التكاليف "الخارجية" التي يتحملها المجتمع نتيجة للأضرار الناجمة عن أنشطتها.

يتعلق هذا المبدأ بالأنشطة العامة أو الخاصة والشركات والأسر وكل واحد منا.

ويهدف هذا المبدأ إلى:

• الكفاءة: بحيث تعكس الأسعار مجمل وحقيقة تكاليف الإنتاج وتفضل اقتصادياً، على المدى الطويل، الأنشطة الأقل تلويثاً.

• العدالة: في الواقع، في غياب العدالة، ينتهي الأمر بدافع الضرائب، الذي ليس بالضرورة المستخدم أو المستهلك للخدمات أو السلع المنتجة، إلى دفع الفاتورة من حيث الضرائب.

• المسؤولية: تحديد الملوث والثمن الذي يجب دفعه يجب أن يشجعه على تقليل التلوث الناتج.

الأسس القانونية

يقدم المبدأ السادس عشر من إعلان ريو فكرة "الملوث يدفع":

"يجب على السلطات الوطنية أن تسعى إلى تعزيز استيعاب تكاليف حماية البيئة واستخدام الأدوات الاقتصادية، على أساس مبدأ مفاده أن الملوث هو الذي يتحمل، من حيث المبدأ، تكلفة التلوث."

تم تبني مبدأ الملوث يدفع من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام 1972، بهدف إدراج التكاليف المرتبطة بمكافحة التلوث في تكاليف الخدمات والمنتجات. ويعتبر هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها السياسات البيئية في الدول المتقدمة.

أمثلة:

يتم تطبيق مبدأ الملوث يدفع في فرنسا، على سبيل المثال من خلال النظام الذي أنشأته ECOEMBALLAGES.